التغيرات الاقتصادية ودورها في إنتشار الجريمة المنظمة
(دراسة وصفية تحليلية للجريمة المنظمة بولاية الخرطوم 2017 - 2022م)

أ.أحمد عبدالمكرم علي محمد

طالب دكتوراة - علم الاجتماع والأنثروبولوجيا- جامعة النيلين

د. آسيا محمد شريف همت

أستاذ مشارك - علم الاجتماع جامعة النيلين

المستخلص:

تناول البحث موضوع الجريمة المنظمة في ضوء التغيرات الاقتصادية التي لعبت دورا في انتشار الجريمة المنظمة، وعلاقة ذلك بواقع المجتمع السوداني المتمثل في التحولات الاقتصادية بجوانبه والمشكلات الاسرية والحوجة والحرمان والفقر وغلاء المعيشة والبطالة وضيق فرص العمل وغيرها، هدف البحث الى التعرف على التغيرات الاقتصادية التي أدت الى انتشار الجريمة المنظمة، والكشف عن مدى تأثير عوامل الهجرة والحروب والصراعات السياسية والاضطرابات الأمنية في انتشار الجريمة المنظمة، ومعرفة علاقة انتشار الجريمة المنظمة بضعف الضبط الاجتماعي، والتعرف على علاقة انتشار الجريمة المنظمة بانتشار استخدام التقنيات المعاصرة في المجتمع السوداني. اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد وقائع البحث وفهم الأسباب والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أدت الى انتشار الجريمة المنظمة، مستعيناً بأدوات جمع البيانات (الملاحظة- المقابلة- الإستبيان)، وتم استخدام العينة القصدية وعينة الكرة الثلجية عبر الاختبار العشوائي من عينات مختارة من مجتمع البحث ومقابلات مع بعض مجموعات الجريمة المنظمة.وتوصل الباحث الى أهم النتائج أهمها: أن التغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيراً على انتشار الجريمة هي قلة رأس المال والحاجة الى الرفاهية والحرمان الاقتصادي، و انتشار الفقر له دور سلبياً في انتشار الجريمة المنظمة وفساد الاخلاق المادية وقبول الكسب الحرام وضعف الضبط الاجتماعي وهي نتجت من زيادة الفقر وساهمت بصورة سلبية في انتشار الجريمة المنظمة.البطالة هي أحد أكبر الأسباب التي أدت الى انتشار الجريمة المنظمة لحد كبير وهي من مؤشرات قياس الجريمة في المجتمعات وفقاً لدراسات سابقة وأطر نظرية.، وأن ارتفاع تكاليف المعيشة لعب دوراً كبيراً في انتشار الجريمة المنظمة خاصة بعد تفاقم حالة الفقر ومعالجة مشكلات الجريمة يرتبط بمعالجة غلاء المعيشة والقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة معاً.

الكلمات المفتاحية: التغيرات الاقتصادية، الجريمة، الجريمة المنظمة، مشاكل الأسرة، الدور

Economic changes and their role in the spread of organized crime in the state of Khartoum 2017 -2022AD

Ahmed Abdelmukram Ali Mohamed
Asia Mohamed Shareef Himmat

Abstract:

The research dealt with the organized crime in the light of the economic changes that played a role in the spread of organized crime, and its relationship to the reality of Sudanese society represented in the economic transformations in its aspects, family problems, need, deprivation, poverty, high cost of living, unemployment, lack of job opportunities and others.The aim of the research is to identify the economic changes that led to the spread of organized crime, and to reveal the impact of migration factors, wars, political conflicts and security disturbances on the spread of organized crime, and to know the relationship of the spread of organized crime to weak social control, and to identify the relationship of the spread of organized crime to the spread of the use of contemporary technologies in Sudanese society.The researcher followed the descriptive analytical approach to monitor the facts of the research and understand the causes and social and economic changes that led to the spread of organized crime, using data collection tools (observation - interview - questionnaire). Some organized crime groups.The researcher reached the most important results, the most important of which are: that the economic changes that most affect the spread of crime are the lack of capital and the need for welfare and economic deprivation, and the spread of poverty has a negative role in the spread of organized crime, corruption of material morals, acceptance of illicit earnings and weak social control, which resulted from the increase in poverty and contributed negatively in the spread of organized crime.Unemployment is one of the biggest reasons that led to the spread of organized crime to a large extent, and it is one of the indicators of crime measurement in societies according to previous studies and theoretical frameworks. And the high cost of living played a major role in the spread of organized crime, especially after the exacerbation of poverty and the treatment of crime problems linked to addressing the cost of living eradicating poverty and improving the standard of living together.

Key word:economic changes–crime-organized crime-family problems-role

المقدمة:

تعد الجريمة المنظمة واحدة من الموضوعات التي تأخذ اهتمام الأوساط العلمية المتعددة في مجال العلوم الإنسانية وخاصة في مجال علم الإجتماع والأنثروبولوجيا والقانون، لان الجريمة اصبحت في حالة تحول مستمر مع التغيرات المتسارعة في المجتمعات واصبحت تختلف عن السابق من حيث الأساليب ومن حيث النوع والحجم ، بل أصبحت تتطور وتنتشر بإستمرار واصبحت الجماعات الغجرامية لها قدرات تنظمية وإقتصادية هذا بجانب إجادتها لإستخدام التقنيات المعاصرة كجماعات المافيا في اوروبا مث ايطاليا وكولومبي والرازيل وغيرها، اما في الدول النامية فيختلف شكل الجريمة المنظمة حسب المستوي الإجتماعي والإقتصادي والتكنولوجي لهذه المجتمعات،فظهرت جرائم غير مألوفة تختلف عن سابقتها فظهرت معها الجريمة المنظمة المرتبطة بالتغيرات والإقتصادية كالجرائم الأخلاقية والإختلاس وخيانة الأمانة، والسرقات، والإعتداء علي المال العام(الفساد) والرشوة، والواسطة لكن التغيرات الاقتصادية الاخيرة التي طرأت علي المجتمع السوداني لعبت دوراً كبيراً في إنتشار الجريمة المنظمة،كل تلك اجعل موضوع الجريمة المنظمة من الموضوعات الجديرة بالبحث العلمي للوقوف علي التغيرات الاقتصادية التي لعبت دورا في إنتشار الجريمة المنظمة في المجتمع السوداني .

مشكلة البحث:

يتمثل موضوع البحث في المجتمع السوداني حدثت فيه تحولات إقتصادية كبيرة ظهرت مؤخراً، ويلاحظ مع هذه التغيرات ظهور وانتشار واسع لجماعات إجرامية جديدة اخذت طابع التنظيم غير المعهود عليه إجتماعياً بل ان هذا النوع اصبح منتشرا إنتشاراً واسعا في المجتمع وفي مؤسساته الإجتماعية الرسمية وغير الرسمية ؛ بل اصبح لها مسميات كملوك التهريب وجماعات الشفاتة وتسعة طويلة والنيغرز وغيرها ، وأن استمرار هذا النوع من الجرائم وتمددها وإنتشارها خاصة مع تراجع المؤسسات الاجتماعية الامنية قد يؤدي إلي انتشار العنف وإستحداث طرق إجرامية جديدة يصعب علي المجتمع التعامل معها لا كما يزرع ذلك الخوف والرعب وسط المجتمع، بذلك نجد أن هذه القضية جديرة بالبحث العلمي الميداني للوقوف علي حيثياتها واثارها الإجتماعية والمساهمة في علاجها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في جانبين هما:

أهمية البحث:

1.الأهمية العلمية:

_ تدخل الدراسة ضمن الإهتمامات العلمية للباحث وفي مجاله الأكاديمي.

2.الأهمية العملية:

1. تقديم تفسير وتحليل لمشكلة التغيرات والإقتصادية ذات الصلة بإنتشار الجريمة المنظمة.
2. إفادة الجهات ذات الصلة بمعلومات تفيد في إتخاذ القرارات المناسبة للتأثير إيجابيا علي مشكلة الجريمة المنظمة .

3. يساهم البحث في الحد من التأثير السلبي للجريمة علي مؤسسات الاقتصادية للمجتمع السوداني.
4. توضيح دور الإضطرابات والأزمات والإقتصادية في إنتشار الجريمة المنظمة .
5. إبراز علاقة إنتشار الجريمة المنظمة بتطور التقنيات المعاصرة التي تتعلق بالجانب الاقتصادي وإنتشارها في المجتمع السوداني .

أهداف البحث:

1.التعرف علي التغيرات والاقتصادية التي ادت إلي إنتشار الجريمة المنظمة وتحليلها في سبيل المحاولة لإيجاد حلول لمشكلة الجريمة المنظمة في المجتمع السوداني.

2. الكشف عن مدي تأثير عوامل الهجرة والحروب والصراعات السياسية والإضطرايات الأمنية في إنتشار الجريمة المنظمة .

3. حاولة التعرف علي علاقة إنتشار الجريمة المنظمة إنتشار استخدام التقنيات المعاصرة التي تتعلق بالجانب الاقتصادي.

4. .تطبيق الأطر العلمية والنظرية للإستفادة منها في تحليل وفهم وتفسير عميق لموضوع الجريمة في مجال علم الإجتماع .

تساؤلات البحث:

التساؤل الرئيسي: ماهي التغيرات الاقتصادية التي أدت الى زيادة وانتشار الجريمة المنظمة؟

كيف اثر تزايد معدلات الفقر في إنتشار الجريمة المنظمة؟

كيف ساعد ظهور التقنيات المعاصرة الحديثة في إنتشار الجريمة المنظمة بالسودان؟

ماهي التغيرات الاقتصادية التي أدت الى انتشار الجريمة المنظمة بالسودان؟

منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي:يتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لرصد ظاهرة الجريمة المنظمة بهدف فهم الأسباب والمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي ادت إلي إنتشار الجريمة المنظمة وفهم التداخلات بينها من خلال اولصف والتحليل والتفسير، وقد عرف المنهج الوصفي بأساليبه التحليلية التي تركز علي معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة مكان الدراسة من خلال فترات زمنية معلومة للحصول علي نتائج علمية عن طريق التفسير والتحليل بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية لظاهرة، ويُمكن ذلك من إستخدام (إستمارات الإستبيان، وتحليل الأطر النظرية، والوثائق والمستندات وغيرها). يُعطي مساحة لإستخدام النعارف الاخري للوصول إلي نتائج مو ضوعية . هذابجانب التتبع التاريخي للعوامل المتداخلة ذات الصلة بموضع البحث، مستعيناً بأدوات جمع البيانات (الإستبيان، الملاحظة، المقابلة)

مجتمع وحدود البحث:

يشمل مجتمع البحث بعض المجموعات والأفراد الذين لهم صلة بموضع البحث بولاية الخرطوم.

حدود البحث:

ولاية الخرطوم في اماكن تواجد المجموعات المبحوثة.

المجال الزماني:

2017- 2022م

المجال البشري: الأفراد أو المجموعات التي تدخل ضمن العينات المبحوثة في موضوع البحث وهم الذين تجري معهم الدراسة الميدانية وتجمع منهم البيانات بولاية الخرطوم

عينةالبحث:

يقوم الباحث بإستخدام العينة القصدية وعينة الكرة الثلجية.

مصطلحات البحث:

تعريف التغير الإقتصادي:يطلق التغير الإقتصادي علي أي تحولات طرأت علي ظاهرة إقتصادية بالذيادة والنقصات من حيث الكم والكيف.[1]

مفهوم المتغيرات الاقتصادية:

يقصد بالمتغيرات العوامل الاقتصادية ما يسود المجتمع من ثبات او اضطراب نتيجة توزيع الثروات والدخول من ناحية ووسائل حل مشاكل التوزيع وتحديد الاسعار من ناحية اخرى.[2]

في هذا المنحنى نجد ان للظروف الاقتصادية تأثيراً واضحاً واساسياً في البيئة الاجتماعية, وذلك من خلال الفقر ونقص الغذاء, ولاحظ الدكتور عوض محمد ان الفقراء في الغالب ينجبون ذريه ضعيفة, وقد يزداد عدد أبناءهم بسبب مايلقونه من سوء تغذية.[3]

التعريف الإجرائي للتغير الإقتصادي:

يقصد بالتغير الإقتصادي في البحث تلك التغيرات والتحولات والتبدلات الإقتصادية المختلفة التي طرأت علي المجتمع من حيث الكم والكيف والتي أثرت بدورها في الحياة المعيشية في المجتمع وأثر ذلك علي إنتشار مجموعات الجريمة المنظمة في المجتمع السوداني.

تعريفات الجريمة:

الجريمة لغة:

يقصد بالجريمة الذنب، وهو فعل مقترن بالجرم والذنب والتعدي وجمع جرم جروم واصل المعني القطع، فنقول جرم أي اذنب، والجرم مايفعله الإنسان مما يوجب القصاص اوالعقاب في الدنيا والآخرة .

الجريمة في الإصطلاح:

تعني كل فعل معارض للقانون سواء كان هتا القانون إنسانيا اوإلاهيا ويشير لفظ الجريمة علي انه فعل من افعال الشر والخطيئة اما اتهام الشخص بإرتكاب جريمة معينة فيسمي تجريماً.[4]

الجريمة من منظور إجتماعي: يقصد بها أي سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت الجماعات جزاءات سلبية تات طابع رسمي ، كما تعني ايضاً اي خطأ يرتكب ضد المجتمع

ويعاقب عليه وقد يكون هتا الخطأ ضد شخص معين او ضد جماعة من الاشخاص او المجتمع.[5]

الجريمة من منظور قانوني: يتفق اغلب فقهاء القانون علي صعوبة تعريف الجريمة وتلك لعدم ثبات المعايير التشريعية والقضائية والعرفية المؤثرة في تعريفها ، فالجريمة يمكن ان يقصد بها فعل غير مشروع عن ما وردت عليه الإرادة الجنائية ويقرر له القانون العقوبة والتدابير ويعتبر فاعله مسؤلا عذه حيث يقوم تعريف الجريمة علي العناصر التالية: (الفعل- المخالفة للقانون- صدوره عن إرادة الجاني).[6]

الجريمة المنظمة:

إن تعريف الجريمة المنظمة به غموض والعديد من الخلافات ووجهات النظر من قبل فقهاءالجريمة،رغم قدم الجريمة المنظمة وبقيت محاور إختلاف الفقهاء تدور حول الوسائل والهداف وانطاق المكاني وشكلية التعامل وبذلك لم يكن هناك إتفاق مطلق، وبذلك تعددت تعريفات الجريمة المنظمة بين الإختصار والتفصيل، فمنهم من يري أنها مشروعات عمل نظمت لتحقيق أهداف ومكاسب إقتصادية من خلال نشاطات غير قانونية والبعض الاخر ينظر لها بالنقابات الإجرامية او الدوائر والحلقات التي تنشغل بالنشاطات الإجرامية كخطة عمل في الحياة وينظر لها اخرون بإرتباطها بالعنف والفساد وطلب الحصول علي السلطة وإتسام العضوية فيها بالولاء والإستمرار والرغبة في الإفساد بهدف السيطرة والربح.[7]

والنظريات المفسرة للبحث:

1/ الاتجاه الأقتصادي:

ـ (دسوقي،تطور النظريات النفسية الخاصة باسباب الإنحراف الإجرامي، ص94.)

هذا الاتجاه أبرز رواده (ماركس ،وانجلس،ووليم بونقد)bonger 1978))، والذين اعتبروا الجريمه افرازا طبيعيا للمجتمع الراسمالي والملئ بالأحقاد والتناقضات .ومن أنصار المدرسه الاقتصاديه ميرو أركويتي ديفيد ماتزا الذين قأمو بتطوير نظريه (ماركس وانجلس) بصوره أكثر تشددا بالقاء كل اللوم على النظام الراسمالي والصراع الطبقي فيما يهدف بنظريات علم الاجرام الرادكالي وعلم الاجرام الانتقادي .

التغيير الاقتصادي للجريمة (ويليم بونقر) :

إستخام الباحث نظرية وليم بونجر كنموذج للمدرسه الاقتصادية باعتباره من الاقتصادين الذين أعطو نظريه ماركس عن الجريمة قدرا من الاهتمام ،لدرجه أنه استفاد من بناء نظريته على الظروف الاقتصاديه ،وانتهى الي أن الجريمه وجذورها توجد في النظام الاقتصادي ،وافكارها فيما يلي من المرتكزات الاساسيه التالية:[8]

أ. أن المقومات التي تشكل السلوك الاجرامي غير الاخلاقي تتغير وفقا للتغيرات التي تحدث في البناء الاجتماعي .

ب. الافعال التي يجرمها قانون الاجرام في الافعال الضاره بمصالح ذوي القوه والسلطه في المجتمع مع استثناء بعض القوانين التى تحافظ على مصالح السلطتين معا. وينزر العقاب على الفعال التى تلحق الضرر بمصالح الطبقه العليا.

ج. يقوم العنف الاقتصادي على استخدام القوة دون أن يكون هنالك وعي كامل لدى الجماعات ،وعلى ذلك فأن العلاقات تقوم على الاستغلال والقوة وليست على الثقه والتعاون .

د. يبحث البشر بشكل أساسي عن اللذه والسعاده ،وهذه الامور تتطلب كثيرا من المال في المجتمعات الرسماليه ،ونتيجه لذلك تتحرك النزعه الأنانيه داخل الأفراد .في السبيل تحقيق واللذه ويتعرض كل من البرجوازين والبروليتارين لتيارات الجريمه لانهم يفقدون الاحساس بالمسؤليه بتجاه الاخرين .

هـ. الفقر الذي يخلقه النظام الرسمالي يقود الي الجريمه ،لأن الفقر يجعل الانسان يفكر في تحقيق احتياجائه و مصالحه الخاصه .

و. تطور الجريمه أيضا عندما تسنح الفرصه لتحقيق كسب أومنفعه عن طريق سلوك ووسائل غير مشروعه ويتم ذلك في حاله اليأس التام من تحقيق اللذه والسعاده عن طريق النظام القانوني المشروع .

بناءا على تحليلات الاتجاه الاقتصادي يرى هذا الاتجاه أن الرسماليه بمناقشها، ونضال الطبقه المناضله من أجل تحقيق ضروريات الحياه ،تضعف المشاعر الاجتماعية، وتساعد في ظهور الانانيه دون قيود، وهذه الحاله تحرك القيود والغرائز الاجتماعيه في الناس وتنمي روح السيطره والبطش في نفوس ذوي القوه وتفقدهم الاحساس بما يعانيه الأخرون في حياتهم ،وفي نفس الوقت تتحرك الغريزه وتسنيغظ التفوس الضعيفه وتدفعهم للاتجاء الي شتى صنوف الصراع .ويقسم النظام الرأسمالي الناس الي فقراء غير قادرين وأغنياء ميسورين وبذالك تظهر الجرائم كالسرقات للحصول على متطلبات حياتهم والفقر الغارض وأيضا في الطبقه المتوسطه ترتبك الجرائم في محاوله منها للوصول الي مستوى الطبقه العليا الغنيه الموسره ،لكن ما يعيب النظريه رغم صحتها أن اى فقير لابد أن يصبح مجرما ولاجرام يسير جنبا الي جنب مع الفقر وسوء الحاله الاقتصادية، وتتاقى الظروف النفسيه المحيطه التى تؤدي الى الاختلال النفسي بالاضافه الي أن هنالك دراسات أكدت أن الاغنياء يرتكبون الجريمه كجرائم أصحاب الاعمال والمكانات العاليه و ظهرت هذه في اميركا بعد دراستها خاصه التي تظهر في شكل جرائم الرشوه والاختلاس بيد أن الجرائم لا ترتبط بالحوجه فقط فهنالك جرائم ترتبط بأشياء مرضيه والتقليل من القيم الاخلاقية الذي يؤدي بدوره الي سوء التنظيم الاجتماعي.

2/ المدرسه الايكولوجية: (مدرسه شيكاغو):

هذا الاتجاه الذي يستخدم المنهج الايكلولوجي والبنائي ويحدد الجوانب الجغرافيه والمكانيه للمجتمع والتغيرات الناتجه بين مناطق السياده والمنافسه بين المركز والحراك ،التفكك ،وأطلق على هذا اسم (مناطق الجناح) من قبل كليفورد وهنري ماكاي وأصبحت محور تفسير الجريمه للدراسات الأيكولوجيه في شيكاغو بالأضافه مناطق الجناح أن هنالك علاقه بين الجناح وبعض الظواهر الاجتماعية الاخرى في بعض مناطق الجريمه التي أطلق عليها (مناطق التدهور الخلقي أو التدهور الفردي).[9]

يرى الاتجاه أن الجريمه ترتبط بالحي السكني وليس بالسكان ,وبالمدينه دوائر خدميه حوله بنوك، رجال الاعمال وغيرها، وحوله توجد دوائر مكتظه بالسكان ،وتتسم بالتفكك الاجتماعي وينزح الي هذه المنطقه مهاجلرون من مناطق مجاوره حتى تصل اطراف المدينه التى تتسم بالحأله الاقتصاديه والاجتماعيه المتدهوره وهي مناطق العمال ،ثم الطبقه المحتاجة،ويرى الباحثون هنا أن المناطق التي بها معدلات مختلفه ومنخفضه تتسم بالتناسق والتجانس والقيم العموميه المتفق عليها وتتوفر فيها رعايه للاطفال والخدمات الاخرى ،ونجد المعدلات العاليه للسلوك الاجرامي في مناطق الصراع الخلقي والنقاش الحاد وينمو فيها السلوك الانحرافي رغم سياده العادات والتقاليد الأأن الانحراف ينمو كطريقه ووسيله للحياه وبذالك يتأثر الاطفال وتتسم هذه المناطق بكثرة الجرائم والجماعات والتنظيمات الاجراميه التي يكون لها سلطه ونفوذ .

حاولت النظرية البحث عن كيفيه حدوث السلوك الاجرامي المكتسب من البيئه الاجتماعيه المحيطه بالافراد ،لكنه في ذات الوقت لم تتفق مع قيم ومعايير المجتمع العام .وبينت النظريه العلاقه بين (ظروف الحياة في المجتماعات المحليه في المدن)فمعدل السلوك الاجرامي يرتبط بالواقع الذي يعيشه مجتمع المنطقه وظروفهم المعيشيه في امريكا والاختلاف في سلوك الاطفال بمعدلات حسب واقع كل جماعه ومسكنهم .

لاحظت الدراسة أن التغيرات المتذايده في معدلات السلوك الاجرامي يرتبط بسوء الاوضاع الاقتصاديه والاجتماعية

- أن السكان في هذه المناطق ذات السلوك الاجرامي المرتفع يدل على قله مركزهم الاجتماعي وفق المؤاهلات والقدرات .
- أن عدم المساوه في التسهيلات المتوفره في المجتماعات المختلفه المحليه للحصول على مركز كاف للضمان الاجتماعي والمركز الاجتماعي يعتبر عنصرا هاما في العلاقه مع الجناح والجريمه في المجتمع الحضري يكون الفرد حرا من الرقابه عكس الجماعات الصغيره الريفيه وبناءا عليه فان مناطق الدخل المنخفض يكون فيها الحرمان والاحباط وجلب التقاليد المختلفه ووجود عدم المساوة في القيم الاجتماعيه التى يأمل فيها الافراد وفي امكانيه الحصول على التسهيلات بطريقه تقليدية لتكون الحياة متسمه بنمو وتطور الظاهره الاجراميه.[10]

البحث الميداني:

أولاً: منهج البحث:

الخطوات الاجرائية المنهجية:

في إطار تطبيق منهجية البحث يتم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي عبر وصف مجتمع البحث، بداية بوصف الخصائص الاجتماعية والديمغرافية والانشطة المختلفة الآخرى.

أما في الجانب التحليل، تم اخضاع كل البيانات التي يتم جمعها عبر الأدوات المختارة وهي (الملاحظة، المقابلة، الاستبيان) الى التحليل في جانبيه الاحصائي والاجتماعي، في الجانب الاحصائي

يتم توزيع البيانات عبر البحث وجدولتها وتحويلها الى نسب مئوية، أما في الجانب الاجتماعي فيتم ربط البيانات الاحصائية المحولة لإلى نسب مشوية بواقع مجتمع البحث وتفاعلات المقابلة والملاحظة والأطر النظرية المستخدمة في الدراسات الاسبقة وآراء الباحث مع الاخذ بجانب ذات صلة بالمنهج التاريخي فيتم تطبيقه بالرجوع الى المصادر الثانوية كالكتب والمراجع والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الجريمة، وبذلك تتكامل الاجراءات المنهجية المستخدمة في تحقيق أهداف البحث.

نوع العينة:

استخدمت عينتان هما:

العينة القصدية:

تم استخدتم العينة القصدية لأن المجتمع يستهدف نشاط مجموعات مهينة وقاصدة الأماكن التي تنتشر فيها هذه المجموعات، وأيضاً الشكان الذين تقع معظم هذه الجرائم في حدود سكنها، وبذلك تم استخدام العينة عن طريق الاختيار العشوائي، لأن مجتمع البحث لا تتوفر فيه بيانات إحصائية دقيقة ولا يمكن الحصول على قائمة تضم السكان حتى تجرى عينان غير العشوائية، وبذلك هذه العينة تتناسب مع ظروف مجتمع البحث وأنها أيضاً يتسم مجتمع البحث بالتجانس والتماثل.

العينة الكرة الثلجية:

فرضت طبيعة الدراسة وبعض الظروف الاجتماعية للمبحوثين أن يتم استخدام عينة الكرة الثلجية المتدحرجة نسبةً لحساسية موضوع البحث وارتباطه بجوانب أمينة بالنسبة للمبحوثين، وطبيعة هذه المجموعات هي السرية المطلقة والحس الأمني وإرتياد الخفاء والشك والريبة وعدم الشفقة في حدود اجتماعية ضيقة جدا وبحذر شديد، لذلك كانت مداخل بناء الثقة بين الباحث والمبحوثين ضعيفة وعبر مراحل وتمهيد بزمن طويل، ورغم ذلك عبر مداخل الأفراد، وكانت البداية من مجموعة تم اتخاذ هذه المجموعة جسر ووسيلة للحصول على مجموعة آخرى،والإنطلاق من مقابلة من فرد الى لقاء أفراد آخرين، وهكذا الى اجراء كل المقابلات.

حجم العينة:

نسبةً لعدم وجود بيانات احصائية عن مجتمع البحث أخذت العينة بصورة تقريبية من اللجان الشعبية حيث قدر مجتمع البحث 10.000 وتم توزيع 100 إستمارة استبيان لتصبح العينة وفقاً في الآتي:

$$\frac{\text{القاعدة: العدد الكلي} \times 100}{\text{العينة المأخوذة}}$$

$$= \frac{10.000 \quad 100}{100} = \%\ 10$$

تحليل بيانات البحث ومناقشة التساؤلات:

أولاً: تحليل البيانات البحث:

جدول رقم (13) يوضح كيف ساعدت التقنيات المعاصرة في انتشار الجريمة المنظمة بالسودان

العبارة	العدد	النسبة المئوية
سهلت الاتصال بين جماعات الجريمة	30	30 %
وفرت التقينات الاتصال الجماعي	15	15 %
إمتلكت الجماعات إدوات إجرامية حديثة	28	28 %
لم تساعد	0	0
كل ما ذكر	27	27 %
المجموع	100	100 %

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م:

يتضح من الجدول أعلاه أن التغيرات الاقتصادية حيث لبعت دوراً كبيراً في انتشار الجريمة المنظمة ، حيث أجاب 73 % من المبحوثين بأنها ساعد لحد كبير وهم الاغلبية ، ثم 17 % يستجيبون لحد ما، و9 % يستجبون بلا أعرف و1 % بليس لها دور ويرى الباحث أنه اذا ربطنا بين اجابات المبحوثين وواقع الجرائم نجد أن الجرائم ذات الطابع المادي هي الاكثر انتشاراً ومعظم المجموعات تعمل في هذا الجانب بالرغم من وجود جرائم اخرى ذات طابع غير مادي كما أن كثير من الملاحظات والدلائل تؤكد أن التغيرات الاقتصادية في السودان لها دوراً سلبياً كبيراً على المجتمع السوداني في بدءاً من المؤسسات وانتهاء بالاسر والافراد، والمعلوم أن التدهور الاقتصادي لا ينفصل بأي حال من الاحوال من واقع الصراعات السياسية والتغيرات الامنية السلبية التي أعدتها إجابات المبحوثين وفي الجدولين السابقين (11،12) كما أن عامل التخطيط الذي أشرنا في الجدول (12،13) بأنه أحد اسباب استفادة المجموعات الاجرامية من التقنيات المعاصرة في انتشار الجريمة فتصف السبب هو أثر سبياً على واقع التغيرات الاقتصادية، واذا نظرنا الي الاطر التنفيذية المستخدمة في البحث سنجد أن التقنيات المادية (ماركس) ترى أن طبيعة النظام الاقتصادي باعتبار أن العامل الاقتصادي هو متغير يؤثر بقيمة المتغيرات الاخرى تعرف الجريمة ،ويرى الباحث أن واقع النظام الاقتصادي في السودان يتصحر أوضاع اجتماعية واقتصادية سلبية ، كما اشارت الي ذلك تقارير الامم المتحدة في مارس 2022م بل وردت أن المجتمع السوداني مهدد بمجاعة ، وفي هذه الحالة اذا يتوقع تفاقم واقع الجريمة المنظمة من حيث الخطورة والانتشار وعليه يرى الباحث بأن معالجة وإصلاح الواقع الاقتصادي من كل الجوانب في غاية الاهمية بالنية للقضاء على الجريمة المنظمة بالسودان.

جدول رقم (15) يوضح نوع التغيرات الاقتصادية التي لها دور في انتشار الجريمة المنظمة

العبارة	العدد	النسبة المئوية
قلة تلبية الاحتياجات المادية لدى الأفراد	26	26 %
الدخل العالي لجماعات الجريمة	15	15 %
تحقيق مكاسب مادية سريعة	22	22 %
كل ما ذكر	37	37 %
المجموع	100	100 %

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م:

يتضح من الجدول اعلاه أن نوع التغيرات التي لها دوراً كبيراً في انتشار الجريمة هي قلة تلبية الاحتياجات المادية والرغبة في تحقيق مكاسب مادية سريعة والدخل العالي لجماعات الجريمة المنظمة وقد أجاب 37 % من المبحوثين بعبارة ما ذكر ، و26 % قلة تلبية الاحتياجات ، و22 % بتحقيق مكاسب مادية سريعة ، و15 % الدخل العالي لجماعات الجريمة المنظمة ، ويرى الباحث ـأن واقع دخل الافراد حسب متوسط دخل الفرد في السودان هو لا يلبي احتياجات الافراد خاصة اذا ما قورنت بالمكاسب والرغبات المادية للافراد وبالتالي في ظل المقارنة يتبين الدخل العالي للجماعات الجريمة المنظمة الذي يجذب الافراد للانضمام الي جماعات الجريمة المنظمة ةفي ظل الضغوطات المادية وبالتالي أن الاسباب أعلاه تحتاج الي تحول جديد حتى تلعب دوراً ايجابياً اتجاه انتشار الجريمة المنظمة. ويكون ذلك باصلاحات في النظام الاقتصادي حتى تلبي احتياجات الافراد وتحسين الدخل الفرد وإتاحة الفرص لتحقيق مكاسب مادية بصورة متساوية بين الحرمان الاقتصادي وتحسين الاجور والضمان الاجتماعي ومعا بشان ما بعد العمل وقد اشارت احد اعضاء جماعات الجريمة المنظمة في المقابلة رقم (4) بأن أحد دوافع انضامه الي جماعات الجريمة المنظمة هو سوء الوضع الاقتصادي لاسرته بعد إحالة والده الي المعاش ومقابلة رقم (5).

جدول رقم (16) يوضح نوع التغيرات الاقتصادية التي لها دور في انتشار الجريمة المنظمة بالسودان

العبارة	العدد	النسبة المئوية
الحرمان من التنافس الاقتصادي	20	20 %
قلة راس مال الأفراد للعمل	45	45 %
الحاجة الى الرفاهية المادية	22	22 %
آخرى (التمييز الاقتصادي وقوانين التجارة)	13	13 %
المجموع	100	100 %

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م:

يتبين من الجدول أعلاه أن 45 % من المبحوثين بدون أن نوع التغيرات الاقتصادية التي لعبت دوراً في انتشار الجريمة المنظمة هي قلة رأس المال لدي الافراد و22 % لايرون أن الحاجة الي الرفاهية المادية ادت الي انتشار الجريمة المنظمة و20 % يرون أن أبرز التغيرات هي الحرمان من

التنافس الاقتصادي و13 % يستجيبون بأخرى (تميز اقتصادي) ويرى الباحث أن النظام الاقتصادي في السودان بها مجموعة من المشاكل التي افرزت التغيرات السلبية الموضحة أعلاه وبالتالي وجود هذه التغيرات السلبية في المقارنة بين الدخل العالي للجماعات الجريمة المنظمة وما تتمتع به من تحقيق مكاسب مادية سريعة بجانب تغير القيم الاجتماعية بتشجيع اللجوء الي تكوين جماعات اجرامية ويزيد من انتشارها ويتفاقم اثارها السلبية على المجنمع وهنا يرتبط تحلينا مع الاجابات في الجدولين السابقين (14، 15) وايضاً الجدول (5 ، 7، 8) والتي توضح دور تغير القيم في انتشار الجريمة المنظمة ،أيضاً وعليه ينبغي من الواقعية الالتجاه نحو اصلاح التغيرات الاقتصادية السلبية المتمثلة في توفير رأس مال وتوفير فرص العمل ومعالجة مشاكل الحرمان الاقتصادي وخلق بيئة تنافسية اقتصادية خالية التغيرات الاقتصادية حتى يتثنى للمجتمع التخلص من الجريمة المنظمة ومعالجة اثارها .

جدول رقم (17) يوضح إلى أي حد يلعب الفقر دوراً في انتشار الجريمة المنظمة

العبارة	العدد	النسبة المئوية
لحد كبير	75	75 %
لحدما	14	14 %
ليس لها دور	9	9 %
لا أعرف	2	2 %
المجموع	100	100 %

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م:

يتضح من الجدول اعلاه أن 75 % من المبحوثين يستجيبون (لحد كبير) و14 % يجيبو (لحد ما) و9 % يرون أن الفقر ليس له دور في انتشار الجريمة المنظمة و2 % يستيجون بلا أعرف، لكن من خلال اجابات الاغلبية بمجموع 89 % يتبين أن الفقر يلعب دوراً كبيراً في إنتشار الجريمة المنظمة ، ويرى الباحث أن الفقر هو دينمو محرك لكثير من المشكلات الاجتماعية المختلفة على مستوى الاسرة والافراد والمجتمع ، وطالما أن المجتمع المت به تغيرات اقتصادية سلبية فإن الفقر نتيجة حتمية في المجتمع وفي نفس الوقت يصبح انتشار الجريمة أمر حتمي داخل المجتمع وبالتالي أن الفقر هو وليد طبيعي لسوء النظام الاقتصادي والاجتماعي وكثيراً ما يصبح ذلك سبباً لارتكاب الجرائم لعامل الغبن والانتقام من المؤسسات العامة وبعض عمليات الاغتيال والسرقة والاعتداء وفساد الاخلاق وتغير علني في قيم المجتمع ، كما أن الاقتصادي والفقر هما متغيرين تابعين للصراعات السياسية والمتغيرات الامنية في السودان ويظهر ذلك من خلال تحليلنا لأراء المبحوثين اذا نظرنا لذلك في الجدول (9، 16، 15، 11، 5) والتي يوضح لنا العلاقات القوية بين تغير القيم والصراع السياسي والتغير الامني والفقر وتدهور الوضع الاقتصادي وانتشار الجريمة ومن خلال ذلك يتبين أن لنا تلك العوامل المذكورة من الضرورة السعي لمواجهتها وعلاج مشترك ومتكامل لأنها متأثرة ببعض وتتكامل تأثيراتها في انتشار الجريمة النسبي الذي سيجعل الحلول أيضاً تكون مرتبطة ببعض في إطار اصلاحات تكاملية لمعالجة مشكلة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تلعب دوراً كبيراً سلبياً في انتشار الجريمة المنظمة وقد لاحظ الباحث أثناء أجراء المقابلات مع

جماعات الجريمة المنظمة أن أعضاء الجريمة المنظمة في الغالب يعانون من أوضاع اجتماعية اسرية حادة وغالبيتهم يرون نشاطهم مرتبط بالمعاناة من الفقر كسبب رئيسي كما في مقابلة مجموعات ؟ وأيضاً في مجموعة (9طويلة) تسعة طويلة ومجموعة السرقة والموضحة في المقابلات التي اجريتفي البحث،ويرى الباحث أن سوء الوضع الاقتصادي وزيادة الفقر لا يظهر أن تكون الجريمة المنظمة محصورة في المواطنين دون الحكومة والتنظيمات حيث المؤسسات دراسات الجريمة أن الكثير من الحكومات دخلت طرقاً لتجارة المخدرات بالتعاون مع جماعات مافياالمخدرات للخروج من أزماتها الاقتصادية.

جدول رقم (18) يوضح كيف يلعب الفقر دوراً في انتشار الجريمة المنظمة بالسودان

العبارة	العدد	النسبة المئوية
يضعف الضبط الاجتماعي	10	10 %
يقود الى قبول الكسب الحرام	15	15 %
يؤدي الى فساد الاخلاق المادية	34	34 %
كل ما ذكر	41	41 %
المجموع	100	100 %

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م

يتبين من خلال الجدول اعلاه أن الكيفية التي يلعب بها الفقر دوراً في انتشار الجريمة في السودان هي أن الفقر يحسم الاخلاق المادي ويؤدي الي ميول الكسب الحرام ويضعف الضغط الاجتماعي وقد أجاب في ذلك 41 % من المبحوثين بعبارة كل ما ذكر و34 % يرون أنه يؤدي الي فسادالاخلاق بينما 15 % يرون أن الفقر يؤدي الي قبول الكسب الحرام و10 % يرون أنه يضعف الضبط الاجتماعي وبالتالي أن الفقر يساهم في انتشار الجريمة المنظمة بصورة سلبية لحد كبير طالما هو يؤثر في الكيفية الموضحة أعلاه وهنا تتطابق محاوره تحليلنا لكيفية تأثير الفقر على الجريمة مع تحليلنا لدور الفقر في الجدول السابق (17) الذي أكد فيه المبحوثين ان الفقر يلعب دوراً الي حد كبير في انتشار الجريمة المنظمة وهنا عبارة (لحد كبير) أن الفقر يؤثر تأثير واسع وبكيفية متعددة كما يوضح أعلاه ويرى الباحث أن الجريمة المنظمة في علاقتها بالفقر هي لم تقتصر فقط بالاجرام المنظم ذات الطابع المادي فقط بل أنها في جرائم كثيرة منها جرائم الرزيلة وانتشار ظاهرة (البغاة) والغش التجار وانتشار مجموعات الترويج للمخدرات والاختلاس والفساد الاداري داخل المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية وقد اثار المؤثرات العالمية للجريمة المنظمة ذات العلاقة بين الفقر وهشاشة الدولة، وقد صنف التقارير الدولية ذلك في عنوان مؤثر للجريمة المنظمة العالمي وفقاً ؟؟؟ والصراع ومعدلات الفقر وانتشار الجريمة فعلى سبيل المثال جمهورية الكنغو الديمقراطية أولاً، ثم كولمبيا ، ثم المكسيك ثم ايران وأشارة أن الحرب تعود الي الضعف الاقتصادي وضعف المؤسسات الاجتماعية وتتراجع لحد الدولة على العمود امام الجريمة المنظمة أنظر الي (فعل لمحات عامة أفريقيا).

جدول (19) يوضح دور ارتفاع تكاليف المعيشة في انتشار الجريمة المنظمة

العبارة	العدد	النسبة المئوية
لحد كبير	71	71 %
لحدما	24	24 %
ليس لها دور	2	2 %
لا اعرف	3	3 %
المجموع	100	100 %

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م:

يتضح من الجدول اعلاه أن 71 % من المبحوثين يستجيبون (لحد كبير) بينما 24 % يستجيبون (لحد ما) و3 % يستجيبون (بلا اعرف) و2 % يرون ليس لها دور وحسب اجابات اغلبية المبحوثين بجملة 95 % يتأكد لنا أن ارتفاع تكاليف المعيشة دوراً كبيراً في انتشار الجريمة المنظمة باعتبار ان ارتفاع تكلفة المعيشة تجعل مساحة لحوجة والحرمان الاقتصادي واسعة كما ارتفاع وتكلفة المعيشة نفسها هي انعكاس لواقع اجتماعي واقتصادي سلبي مرتبط بضعف الانتاج ومشكلات التضخم وضعف الاجور وانخفاض مستوى دخل الفرد وغيرها نت المشكلات التي ذكرتها مبيناً وعليه يرى الباحث أن ارتفاع تكلفة في مقابل ارتفاع نسبة الفقر بصورة حادة يفاقم الاوضاع المعيشية وقد ذكرنا ذلك في الجدول السابق رقم (8) وأيضاً تطابق الاجابات أعلاه مع تحليلنا للواقع الاقتصادي والسياسي والامني المفصلة في الجداول (8 ، 8 ، 10، 11، 18 ، 19) وبذلك يرى الباحث أن معالجة الجريمة المنظمة في المجتمع السوداني من الضرورة أن تناقش ظروفها الموضوعية من الجوانب التي ذكرناها سابقاً من سيل جهات الاختصاص في عمليته تستوعب تضافر جهد اجتماعي شامل باعتبار أن الاسر تعلم ابنائها ولاجادة مشكلات تفكك الاسر وتشرد الاطفال وغيرها وتلك المشكلات في حد نفسها جريمة بل اذا اخذت طابع القصد المجتمع هي في حد نفسها تعتبر اجرام منتظم من قبل يقصد ذلك سواء كان ذلك لشخصين سطوة سياسي أو أقتصادي أو غايات اجتماعية أخرى.

جدول رقم (20) يوضح الى أي حد يلعب تدني مستوى المعيشة دوراً في انتشار الجريمة المنظمة

العبارة	العدد	النسبة المئوية
لحد كبير	61	61 %
لحدما	35	35 %
ليس لها دور	0	0
لا اعرف	4	4 %
المجموع	100	100 %

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م:

يتضح من الجدول اعلاه ان الكيفية التي تدفع تؤثر بها تدني مستوى المعيشة في انتشار الجريمة المنظمة هي سعي الافراد لتحسين مستوى معيشتهم بطرائق غير شريعة والبحث عن مخالفات اجرامية للثراء وايضا لتدفع الافراد الى تجاوز قيم العيش الحلال والسعي للنتقام وكل ذلك ينظر له المبحوثين اداء مختلفة. حيث 36 % يرون ان تدني المعيشة يدفع الافراد لتحسين معيشتهم بطرق غير شرعية ، و35 % يرون انها تدفع الى تجاوز قسم العيش الحلال بينهما

17 % يـرون انهـا تدفـع الافـراد البحـث عـن تحالفـات اجراميـة مـن لتحقيـق الـشراء ، وايضـا 12 % يـرون انهـا تقـود للانتقـام ، ويـرى الباحـث هنالـك علاقـة قويـة بـين دوافـع المعيشـة وانتشـار الجريمـة المنظمـة ، واشـارت تجـارب دراسـات الجريمـة بـان مناطـق تـدني مسـتوى المعيشـة هـي لانتشـار الجريمـة مقارنـة بيغرهـا مـن المناطـق الاخـرى ذات المسـتوى المعيـشي المتحسـن، وقـد ذكـرت ذلـك تغذيـة المنافـذ المكسـورة في تجربـة باختبـار بسـيط تاكـد مـن خلالهـا اقبـال المناطـق ذات المسـتوى المعيـشي المتـدني وهـي العمـر قابليتـه للاتجـاه للجريمـة ، وهنـا نلاحـظ تطابـق البيانـات التحليليـة في هـذا الشـان مـع معظـم اجابـات المبحوثـين في الجـداول السـابقة (22-13-14-5-16).

جدول رقم (21) يوضح كيف يدفع تدني مستوى الجريمة في انتشار الجريمة المنظمة

العبارة	العدد	النسبة المئوية
تحسين المعيشة بطرق غير شرعية	36	36 %
البحث عن تحالفات إجرامية للثراء	17	17 %
تجاوز قيم وأخلاقيات العيش الحلال	35	35 %
أخرى (الانتقام الاجتماعي)	12	12 %
المجموع	100	100 %

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م:

سـيتضح مـن الجـدول اعـلاه أن تـدني مسـتوى المعيشـة لعـب دور كبـير في انتشـار الجريمـة المنظمـة حيـث أجـاب 61 % (لحـد مـا) بينـما 35 % أجابـو (لحـد مـا) و4 % بـلا اعـرف.

ويـرى الباحـث أن تـدني مسـتوى يلعـب دوراً كبـيراً سـلبياً في تماسـك المجتمـع وتجـارة الجريمـة لأن أفـراد المجتمـع سـوف يبحثـون عـن حلـول لمسـتوى المعيـشي بوسـائل متعـددة ولـو كانـت ةبطـرق غـير شرعيـة كـما في الجـدول (23) أكـد فيـه المبحوثـين أن الكيفيـة التـي يؤثـر فيهـا تـدني مسـتوى المعيـشي عـلى المجتمـع والجريمـة المنظمـة هـي تحسـين المعيشـة بطـرق غـير شرعيـة والبحـث عـن مخالفاتمـع الجماعـات الاجراميـة المنظمـة للـشراء وتجـاوز قسـم ويـرى الباحـث أن تـدني مسـتوى المعيشـة هـو متغـير تابـع لمشـكلات البطالـة والفقـر والتدهـور الاقتصـادي والسـعي والامنـي وبالتـالي نؤثـر لحـد كبـير، بصـورة عـلى سـلبية المجتمـع اذ لم تداركـه ومـن هنـا نسـتنتج أن الجريمـة المنظمـة مشـكلة دوافعهـا معقـدة سـتحتاج الي بـذل مجهـود اصلاحـي في النظـم الاجتماعـي السياسـية والاقتصاديـة والامنيـة وغيرها.

جدول رقم (22) يوضح إلى أي حد يلعب زيادة البطالة دوراً في انتشار الجريمة المنظمة

العبارة	العدد	النسبة المئوية
لحد كبير	72	72 %
لحدما	24	24 %
ليس لها دور	0	0
لا اعرف	5	5 %
المجموع	100	100 %

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م:

يتبين من الجدول أعلاه أن 72 % من المبحوثين يستجيبون (لحد كبير) بينما 24 % يروى أن البطالة تلعب دور لحد ما ةو5 % يستجيبون بلا أعرف ولا يوجد احد من المبحوثين يقول ليس لها دور ،مما يؤكد فعلاً أحد البطالة دور كبير في انتشار الجريمة المنظمة ،وبالتالي أن البطالة هي واحدة من المؤشرات المهمة جداً في قياس مستوى الجريمة ونوع الجرائم المرتكبة لأن البطالة ارتبط مباشرة بالفقر واشارت دراسة معهد الامم المتحدة للابحاث الجنائية بذلك راجع الدراسات السابقة في البحث.

أن طبيعة البطالة وطبيعةالوضع الاقتصادي ومستوى الفقر يرتبط بنوع الجرائم وقد اكدت نظرية النافذة المكسورة بدراسة من (فليبس زيجاردو) في تجربة امبريطية في دراسة مقارنة بين مستوى الاحتيال الي ارتكاب الجريمة في احياء الفقراء والاغنياء، كما اشارت مدرسة شيكاغو (النظرية الاتيكولوجي) الي تأكيد انتشار الجريمة في بيئة تدار فيها الاطر النظرية هي جزء كبير من واقع المجتمع السوداني وأن على هذه المشكلة.

جدول رقم (23) يوضح كيف تؤثر البطالة في انتشار الجريمة المنظمة بالسودان

العبارة	العدد	النسبة المئوية
تدفع الافراد بالإنضمام لجماعات الجريمة المنظمة	44	44 %
تدفع لإستخدام عنف إجرامي	20	20 %
تدفع الى التحالف الاجرامي المنظم	35	35 %
آخرى أذكرها (إحتيال ومخدرات)	1	1 %
المجموع	100	100 %

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م:

سيتضح من الجدول اعلاه ان البطالة تؤثر في انتشار الجريمة المنظمة تأثيراً سلبياً بطرق متعددة وبنسب متفاوته ، حيث يرى 44 % بأن تؤثر في أنها تدفع الافراد بالانضمام لجماعات الجريمة المنظمة بنسبة 35 % يروى أن البطالة تلعب دوراً في اقامة تحالفات اجرامية بين جماعات الجريمة المنظمة و20 % يرون أن البطالة تدفع الي استخدام العنف واخيراً 1 % يرون أنها تقود الي نشر جريمة المخدرات، ويرى الباحث أن الكيفية التي تؤثر بها في انتشار الجريمة المنظمة هو تأثير خطير جداً لأن الانضمام الي جماعات الجريمة والدفع الي التحالفات الاجرامية بين المجموعات والدفع باستخدام العنف ونشر المخدرات على تمثل مفاتيح تسالية لهش النسيج الاجتماعي وتفكيكه وبالتالي أن الشي الذي يمكن البطالة في أن تحدث تأثيرات بهذه الكيفية استمرار مشكلة البطالة وازدياد نسبتها بصورة كبيرة هو ناتج من ضعف فرص العمل وقلة وسائل الانتاج التي تناسب الطاقات والمخدرات المهنية لغالبية المجتمع السوداني واذا لم البطالة فسوف تفاقم المشكلات التي تفرزها البطالة ، لا ؟؟ معالجتها عن التحليلات أوردناها في الجدول السابق رقم (20).

مناقشة التساؤلات البحث:

التساؤل الرئيسي: ماهي التغيرات الاقتصادية التي أدت الى زيادة وانتشار الجريمة المنظمة؟

التساؤل الأول: كيف اثر تزايد معدلات الفقر في إنتشار الجريمة المنظمة؟

ضمن هذا التساؤل في استمارة الاستبيان والمقابلات في عدة تساؤلات فرعيى آخرى وعدد من المتغيرات التي تتبع للتساؤلات وتم الاجابة عليها من قبل المبحوثين، إتضح أن تزايد

معـدلات الفقـر أثـر في انتشـار الجريمـة المنظمـة في السـودان، ويظهـر ذلـك في الجـداول (17، 18) حيـث أجابـو 75 % مـن المبحوثـين في الجـدول (17) بـأن الفقـر يلعـب دور كبـير في انتشـار الجريمـة المنظمـة، والكيفيـة التـي يلعـب بهـا الفقـر دوره في ذلـك، بأنـه يقـود الى افسـاد الأخـلاق الماديـة وقبـول الكسـب الحـرام واضعـاف الضبـط الاجتماعـي، أيضـاً أن معظـم إعفـاء مجموعـات الجرائـم المنظمـة أثنـاء المقابـلات أكـدوا أن دوافعهـم للإنتـماء لجماعـات الجريمـة المنظمـة هـو الفقـر والحرمـان المـادي، مـما جعلهـم يسـعون الى حـل هـذه المشـكلات بـكل الطـرق، وعليـه يؤكـد صحـة هـذا التسـاؤل في أن تزايـد معـدلات الفقـر لعـب دوراً لحـد كبـير ونـوع تأثيره في إفسـاد الاخـلاق الماديـة واضعـاف الضبـط الاجتماعـي وقبـول الكسـب الحـرام كـما موضـح أعـلاه وفي الجـدوال المذكـورة.

التساؤل الثاني: كيف ساعد ظهور التقنيات المعاصرة الحديثة في إنتشار الجريمة المنظمة بالسودان؟

بعـد تضميـن التسـاؤل أعـلاه في أسـئلة الاسـتبيان والمقابـلات وبعـد أن أجـاب عليهـا المبحوثـين إتضـح أن للتقنيـات المعـاصرة دوراً كبـيراً في انتشـار الجريمـة المنظمـة، وقـد أجـاب بذلـك 86 % مـن المبحوثـين، كـما موضـح في الجـدول (12) وأن الكيفيـة التـي سـاعدت بهـا التقنيـات المعـاصرة الحديثـة في انتشـار الجريمـة المنظمـة هـي أنهـا سـهلت الاتصـال بـين جماعـات الجريمـة المنظمة،ومكنـت الجماعـات مـن امتـلاك أدوات إجراميـة حديثـة وأيضـاً وفـرت تقنيـة الاتصـال الجماعـي عـبر الوسـائط والتطبيقـات واسـتخدام الـــــــ G.P.S وغيرهـا ويؤكـد ذلـك إجابـات كل المبحوثـين كـما موضـح في **الجـدول (13)، وبذلـك يتبـين لنـا إثبـات صحـة هـذا التسـاؤل ومنطقيتـه.**

التساؤل الثالث:

ماهي التغيرات الاقتصادية التي أدت الى انتشار الجريمة المنظمة بالسودان؟

بعـد تفكيـك التسـاؤل أعـلاه الى عـدد من الأسـئلة رئيسـية ومتغـيرات فرعية في اسـتمارة الاسـتبيان، وتـم الاجابـة عليهـا مـن قبـل المبحوثـين تأكـد ان التغـيرات الاقتصاديـة أدت الى انتشـار الجريمـة المنظمة من الحرمـان والحوجـة والبطالـة وارتفـاع تكاليـف المعيشـة والبحث لتحسـين الوضـع المغيشي باسرع السـبل وان كانـت غـير شرعيـة، حيـث ذذلـك في النسـبة المئويـة الموضحـة بالجـداول (14، 15، 16، 17، 21، 22، 20) حيث أجـاب 26 % بالحوجـة والحرمـان و98 % في الجـداول (20،21،19) بـأن ارتفـاع تكاليـف المعيشـة هـو أكـبر تأثـيراً وأن البطالـة هـي السـبب، وبذلـك يتأكـد إثبـات صحـة التسـاؤل كـما موضـح أعلاه

الخاتمة :

قـام هـذا البحـث مسـتند عـلي موضـوع التغـيرات الافتصادية ودورهـا في انتشـار الجريمـة المنظمة بولايـة الخرطـوم مسترشـدة بالمنهـج الوصفـي التحليـلي وادواتـه مـن مصـادر اوليـة و ثانويـة ' وعـلي ضـوء ذلـك توصلنـا الي ان الجريمـة المنظمـة منتـشرة في المجتمـع السـوداني وتتداخـل الاسـباب والمـبررات التـي تـودي الي انتشـارها ويحتـاج ذلـك الي اجـراء بحـوث متعـددة مـن تخصصـة مختلفـة في شـكل فـرق بحثيـة حتـي يتـم معالجـة هـذه القضيـة بشـكل مثـالي ومـن خـلال البحـث نلحـظ ان الجريمـة المنظمـة منتـشرة في المجتمـع ومحسوسـة بـين النـاس ولكـن يتداخـل مفهومهـا بـين الكثـير مـن النـاس لانهـا ترتبـط بمفهومـات اخـرى كالجريمـة المخططـة والجريمـة المتطـورة والجريمـة المحترفـه والجرائـم العابـرة للحـدود وغيرهـا لذالـك احيانـا يمـارس النـاس الاجرائـم المنظـم وهـم لا يـدرون بذلـك خاصـة اذا كانـت الجريمـة داجـل المؤسسـة الرسـمية ' واخـيرا ان مشـكلة التغـيرات الاقتصاديـة ودورهـا في انتشـار الجريمـة المنظمـة يحتـاج الي مجهـود اجتماعـي واعـي لمعالجتهـا في ضـوء النتائـج والتوصيـات التـي توصـل اليهـا البحـث .

النتـائـــج:

لعـب التدهـور الحالـة الاقتصاديـة دور رئيـسي في انتشـار الجريمـة المنظمـة في السـودان ولا تختفـي الجريمـة إلا بمعالجـة الوضـع الاقتصـادي.

أبـرز دوافـع الاقتصاديـة لإنتشـار الجريمـة المنظمـة هـي تلبيـة إحتياجـات الأفـراد مكاسـب ماديـة سريعـة والدخـل العـالي المغـري لجماعـات الاجـرام المنظمـة، ومحاربتهـا ترتبـط محاربتهـا بإصلاحـات اقتصاديـة كتحسـين الدخـل الاسري وتوسـيع فـرص العمـل وتوزيعهـا بعدالـة ومحاربـة الحوجـة والحرمـان الاقتصـادي ولتحسـين الأجـور.

أبـرز أنـواع التغـيرات الاقتصاديـة السـلبية تجـاه انتشـار الجريمـة المنظمـة هـي قلتـه راس المـال لـدى الأفـراد والحاجـة الى الرفاهيـة والحرمـان مـن التنافـس الاقتصـادي والتمييـز الاقتصـادي في السـودان.

فسـاد الاخـلاق الماديـة وقبـول الكسـب الحـرام وضعـف الضبـط الاجتماعـي هـي نتجـت مـن زيـادة الفقـر وسـاهمت بصـورة سـلبية في انتشـار الجريمـة المنظمـة.

إسـتمرار زيـادة نسـبة البطالـة يدفـع الأفـراد للإنضـمام لجماعـات الجريمـة المنظمـة انتشـارها واسـتخدام العنـف الاجرامـي والتحالفـات الاجراميـة المنظمـة وانتشـار تعاطـي المخـدرات وتجارتهـا.

التوصيات :

- عـلى الحكومـة السـعي الجـاد بـأسرع مـا يمكـن معالجـة التغـيرت الاقتصاديـة وتدهورهـا لأنهـا عامـل رئيـسي ومؤثـر في انتشـار الجريمـة المنظمـة ولا تختفـي الجريمـة ومعالجـة التدهـور الاقتصـادي السـلبي.
- ضرورة لتحسـين الوضـع المعيـشي وخفـض تكاليـف المعيشـة ومحاربـة الحوجـة والحرمـان، والسـعي لرفاهيـة المجتمـع، واتاحـة فـرص تنافـس االقتصـادي وعـادل بـين المواطنـين وتوفـير رأس مـال لخلـق فـرص عمـل.
- إعطـار محاربـة الفقـر أولويـة كبـيرة وإهتـمام ولأن الفقـر يسـاهم بصـورة كبـيرة في انتشـار الجريمـة المنظمـة ولا تختفـي الجرريمـة طالمـا هنـاك فقـر لأن هنـاك علاقـة بـين الفقـر وفسـاد الاخـلاق وضعـف الضبـط الاجتماعـي وانتشـار الجريمـة.
- ضرورة خلـق فـرص عمـل ومحاربـة البطالـة، لأنها قـادت الى التحالفـات الاجراميـة والانضمام الى جماعـات الجريمـة المنظمـة واسـتخدام العنـف وانتشـار تعاطـي المخـدرات وتجارتهـا بصـورة منظمـة.
- تشـجيع الباحثـين ومؤسسـات البحـث العلمـي ودعمهـم في إجـراء البحـوث العلميـة جماعية مـن شـخصيات مختلفـة بمشـاركة الجهـات القانويـة ولأمينـة حتـى تظهـر نتائـج أخـرى تسـاهم في معالجـة التغـيرات والاقتصاديـة التـي أدت الى انتشـار الجريمـة المنظمـة.

الهوامش:

(1) عبدالعزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاجتماعية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 1986م.

(2) مجد الدين ابو طاهر محمد ، القاموس المحيط، متوسط الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005م .

(3) عز الدين فراج، المشكلات الناشئة والشباب والرعاية التربوية والصحية.

(4) مير فرج يوسف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، "2008'م.

(5) يوسف، مرجع سبق ذكره' ص9

(6) محمد عبدالمنعم عبدالخالق، الجرائم الدولية والجرائم ضد الانسانية، دار النهضة، القاهرة، 1989م.

(7) محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام ، دار النهضة ، القاهرة، 1968م.

(8) كمال دسوقي ،تطور النظريات النفسية الخاصة باسباب الإنحراف الإجرامي ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، 1407هـ.

(9) سعاد عطا، السلوك الإجرامي والمجتمع، المطبعة المصرية، 2011،ط2.

(10) سعاد عطا، مرجع سبق ذكره، 2011، ص65.

المراجع والمصادر:

(1) عبدالعزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاجتماعية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 1986م.

(2) مجد الدين ابو طاهر محمد ، القاموس المحيط، متوسط الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005م .

(3) عز الدين فراج، المشكلات الناشئة والشباب والرعاية التربوية والصحية.

(4) مير فرج يوسف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، "2008'م.

(5) محمد عبدالمنعم عبدالخالق، الجرائم الدولية والجرائم ضد الانسانية، دار النهضة، القاهرة، 1989م.

(6) محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام ، دار النهضة ، القاهرة، 1968م.

(7) كمال دسوقي ،تطور النظريات النفسية الخاصة باسباب الإنحراف الإجرامي ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، 1407ه.

(8) سعاد عطا، السلوك الإجرامي والمجتمع، المطبعة المصرية، 2011،ط2.

(9) مدينة الخرطوم، موقع ويب: ويكبيديا.